

## الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر -دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف-

1. مزيمش أسماء جامعة سطيف 1، الجزائر

د. شريقي عمر جامعة سطيف 1، الجزائر

**المخلص:** يهدف هذا البحث لدراسة الدور الذي تؤديه الحوكمة المصرفية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية وما هي العلاقة بينهما، وذلك من خلال التطرق للمفاهيم الخاصة بالحوكمة المصرفية والمفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم دراسة الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية، من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية في ولاية سطيف.

وقد بينت نتائج الدراسة أن البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية وهو أساس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، كما أن آليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي واللجنة المصرفية، تعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، الحوكمة المصرفية، المسؤولية الاجتماعية، البنوك، المؤسسات المالية.

**Abstract:** This research aims to examine the role played by the banking governance in promoting social responsibility in banks and financial institutions, and the relationship between them, through addressing the concepts of banking governance and social responsibility concepts, and then examine the Banking governance as a mechanism to promote social responsibility in banks and financial institutions, through field study on a group of banks and financial institutions in Setif.

The results of the study showed that banks and financial institutions in Setif are applying banking governance principles which are the basis of its commitment to social responsibility. Governance mechanisms, namely the administration Board, Audit Committee, internal audit, external and Banking Commission are working to promote social responsibility by banks and financial institutions that are the subject of the study.

**Keywords:** governance, banking governance, social responsibility, banks, financial institutions.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات ملحوظة سواء في الناحية السياسية أو الاقتصادية وحتى التكنولوجيا، وهذه التطورات أدت لعدة تغيرات في المفاهيم والمبادئ والرؤى التي تستهدف الحفاظ على البيئة والمجتمع، مما تطلب من المؤسسات ضرورة تحمل مسؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها حتى تستطيع البقاء والاستمرار في عالم تسوده المنافسة.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية في الوقت الراهن أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنافسية بالنسبة للمؤسسة وتحسين سمعتها لدى الغير، ولأجل تحقيق ذلك وجب توفير قوانين وتشريعات تنظم العلاقات ما بين المساهمين والمديرين وكذا بين المؤسسة والمتعاملين معها. وبمعنى آخر، يجب تطبيق المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات، وذلك نتيجة الارتباط الموجود بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

**مشكلة البحث:** باعتبار الجهاز المصرفي هو الأساس في النظم الاقتصادية والمالية نتيجة التأثير الكبير له على بقية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، يؤكد المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية وجوب التزام البنوك بمسؤوليتها الاجتماعية، وهذا من خلال تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة المصرفية التي تسعى للحفاظ على النظام واستقراره.

ومما سبق، يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي: **ما هو دور الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر؟**

**فرضيات البحث:** لدراسة هذا الموضوع، تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تطبيق البنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة مبادئ الحوكمة المصرفية وهو أساس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

- **الفرضية الثانية:** تعمل آليات الحوكمة المصرفية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة.

**أهمية وأهداف البحث:** تتمثل أهمية هذا البحث في الدور الكبير الذي تلعبه كل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والبنوك نتيجة مساهمتهما في تحقيق الأهداف وكذا حماية أصحاب المصالح والمساهمين، بما يسمح من تحقيق التنمية المستدامة. أما بالنسبة لأهداف البحث فتتمثل في:

## الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

### الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

- التعرف على دور مبادئ وآليات الحوكمة المصرفية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية.

- دراسة مدى تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك والمؤسسات المالية ومساهمتها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بها.

### **أولاً: مدخل للحوكمة والحوكمة المصرفية**

ظهر مصطلح الحوكمة على إثر الأزمات العالمية من أجل التصدي للمشاكل التي انتشرت في ذلك الوقت، وسنحاول في هذا المحور التطرق لمفهوم مصطلح الحوكمة بصفة عامة والحوكمة المصرفية بصفة خاصة، محددات الحوكمة وأهميتها والمعايير التي تقوم عليها الحوكمة المصرفية.

### **1-1. تعريف الحوكمة والحوكمة المصرفية**

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح "Corporate governance"، أما الترجمة العلمية المتفق عليها (محمد حسن يوسف، 2007) فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالحوكمة، حيث عرّفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيها، وبأنها تختص بمجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها أو مجلس مديريها وشركائها وأصحاب المصالح الآخرين المرتبطين بها، كما توفر حوكمة الشركات الهيكلية التي يتم من خلالها وضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة أداء الشركة، وينبغي أن توفر الحوكمة الحوافز الملائمة للمجلس والإدارة للسعي نحو تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والشركاء" (عثماني، 2012، ص 14). وهناك من يعرفها على أنها: "علاقة بين عدد من الأطراف المشاركة التي تؤدي إلى توجيه وتحسين أداء الشركة" (علاء فرحان، إيمان شيجان، 2011، ص 25). وحسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009، ص14)، فإن الحوكمة تشير إلى العملية الإرادية والتطوعية للمؤسسة من أجل إدخال المزيد من الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها.

أما بالنسبة للحوكمة المصرفية، فإنها تعرّف على أنها: "الطريقة التي يدار بها المصرف من طرف الإدارة، والتي عادة تتمثل في مجموع النظم، والهيكل التنظيمية، والمعلومات المستخدمة في تحديد العلاقة فيما بين الهيئات المنظمة للمصارف والمصارف أنفسهم، فضلا عن الأساليب السليمة التي يستند إليها مجلس الإدارة في تسيير جميع العمليات المطبقة من طرف المصرف، وتقوم الحوكمة بتعيين دور المصارف ومسؤولياتها وسلطاتها وحقوقها" (Toufik BEDG, 2015, p 101). ويعرّفها بنك التسويات الدولية بأنها: "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين" (فاتح دبله، محمد جلاب، 2012، ص 201). وتعرّف كذلك على أنها: "أساليب مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك التي من شأنها أن تؤثر في تحديد الأهداف ومراعاة حقوق حملة الأسهم وحماية حقوق المودعين والفاعلين الداخليين، بالإضافة إلى علاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، كما يتسع مفهوم الحوكمة ليشمل دور العامة وهم جميع الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك" (جبار عبد الرزاق، 2009، ص 80).

من خلال هذه التعاريف، يمكن القول أن الحوكمة هي عملية تهدف لتنظيم العلاقات وضمان نجاح سير الأعمال داخل المنظمات بفعالية وتحسين الأداء بما يتناسب مع أهدافها وأهداف المتعاملين معها بما يسمح لها من الاستمرار وتحقيق التنافسية. وأن الحوكمة المصرفية هي ذلك النظام الذي يشمل العمليات والأساليب التي يتم بها إدارة البنوك والمؤسسات المالية بطريقة جيدة ومراقبة الأداء بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

## 1-2. أهمية الحوكمة والحوكمة المصرفية

تعتبر حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة على مستوى المنظمة وعلى البيئة المحيطة بها، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية: (ضويفي حمزة، 2015، ص ص: 22-25)

## الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

### الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

- يعتبر التطبيق الجيد لآليات الحوكمة أحد الحلول لعلاج مشاكل الوكالة وتخفيض تكاليفها.
- تعمل الحوكمة على تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتدعيم التنافسية.
- تعمل على تحسين إدارة الشركة وذلك من خلال مساعدة مديري الشركات ومجالس الإدارة على وضع استراتيجيات سليمة، وتسمح بالتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء الحقيقي.
- تحسين أداء الشركة، فالمؤسسات التي تتمتع بحوكمة جيدة ستعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار، وبالتالي تخفيض تكلفة الرأس المال من خلال وضع إستراتيجية وأهداف واضحة، وكذا تحديد الطرق المناسبة لتنفيذها، وتوفير الحوافز لأداء العاملين والإدارة لواجباتهم بكفاءة وفعالية وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية.
- تعزيز كفاءة الأسواق من خلال تبني معايير جيدة للحوكمة وهذا يسمح بتقديم معلومات ملائمة للمستثمرين من ناحية الأداء ومستوى تنفيذ الاستراتيجيات وكذا تحديد المخاطر وكيفية إدارتها.
- تحسين فعالية الاقتصاد الوطني إذ أن هناك ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات ونظام الاقتصاد، فتحسن الأداء المؤسسي بدوره يؤدي لتحسن الاقتصاد الوطني.
- دعم التنمية المستدامة، إذ تساهم الحوكمة في نقل الثروات من جيل إلى آخر من خلال الحد من سوء استعمال النفوذ واستغلال المعلومات من قبل أصحاب المصالح في الشركة، ومن خلال مراقبة المدراء في القطاعات المالية والإنتاجية ومساءلتهم عن أفعالهم، وتوفير الحماية للمستثمرين وتشجيعهم في الاستثمار في المشاريع المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- وتتمثل أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي في: (عيازي، أبو بكر خالد، 2012، ص 10)
- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال؛

- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار؛
  - ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة؛
  - تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بتعظيم قيمة أسهمها؛
  - الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛
  - تحسين إدارة البنك وتجنب الوقوع في المشاكل المالية والمحاسبية، كما تضمن تطوير الأداء واتخاذ القرارات بشكل سليم؛
  - تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام وتجنب حدوث الأزمات المصرفية.
- إن المصارف التي تعمل على تطبيق مبادئ الحوكمة تتمتع بمقدرة عالية على المنافسة، وكذا بميزة تنافسية تسمح لها بالحصول على رؤوس الأموال على عكس المصارف التي لا تطبقها.

### 1-3. معايير الحوكمة والحوكمة المصرفية

لقد تم تحديد معايير الحوكمة من قبل عدة مؤسسات منها معايير خاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعايير مؤسسة التمويل الدولية، وكذا معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد اختلفت هذه المعايير كل حسب الجهة المصدرة لها.

### 1-3-1. معايير حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)

لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 خمسة معايير خاصة بحوكمة الشركات، وبعد التعديلات التي أجرت عليها سنة 2004 أصبحت ستة معايير (جرادات، أبو الحمام، 2013، ص 57)، وهي كما يلي:

1. ضمان وجود أساس لنظام فعال لحوكمة الشركات
2. حفظ حقوق المساهمين
3. المعاملة العادلة لحملة الأسهم
4. دور أصحاب المصلحة
5. الإفصاح والشفافية
6. مسؤوليات مجلس الإدارة

الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر - دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

1-3-2. معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي

- وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية معايير خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية (الحليح، عموري، 2016، ص 223)، ونلخصها في الآتي:
- الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي والبنك وتحديد مسؤوليات الإدارة.
  - التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.
  - ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.
  - ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية: تعريفها وأبعادها

لقد ورد استخدام المسؤولية الاجتماعية أول مرة سنة 1923 أين أشار (Sheldon) إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أدائها لوظائفها المختلفة (حامد أحمد، 2009، ص 20).

2-1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن المسؤولية الاجتماعية هي: "الفكرة التي من خلالها تدمج الشركات الاعتبارات الاجتماعية والبيئية مع العمليات الاقتصادية والتفاعل مع أصحاب المصالح على أساس تطوعي" (عايد العصيمي، 2015، ص 10). وعرفها البنك الدولي على أنها: "تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيدة للتنمية، وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات، عائلاتهم، المجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل" (مصطفى يوسف كافي، 2013، ص 277). كما عُرِّفت على أنها: "اتخاذ القرارات المستندة بشكل رئيسي إلى القيم الأخلاقية والالتزام بالمعايير القانونية واحترام المواطنين والبيئة" (ثامر البكري، 2012، ص 32).

وقد عرّفها (Capron & Quairel-Lanoizelée, 2011) كما يلي: "تشكل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أساليب لاستجابة الشركة للعديد من احتياجات ومشاكل

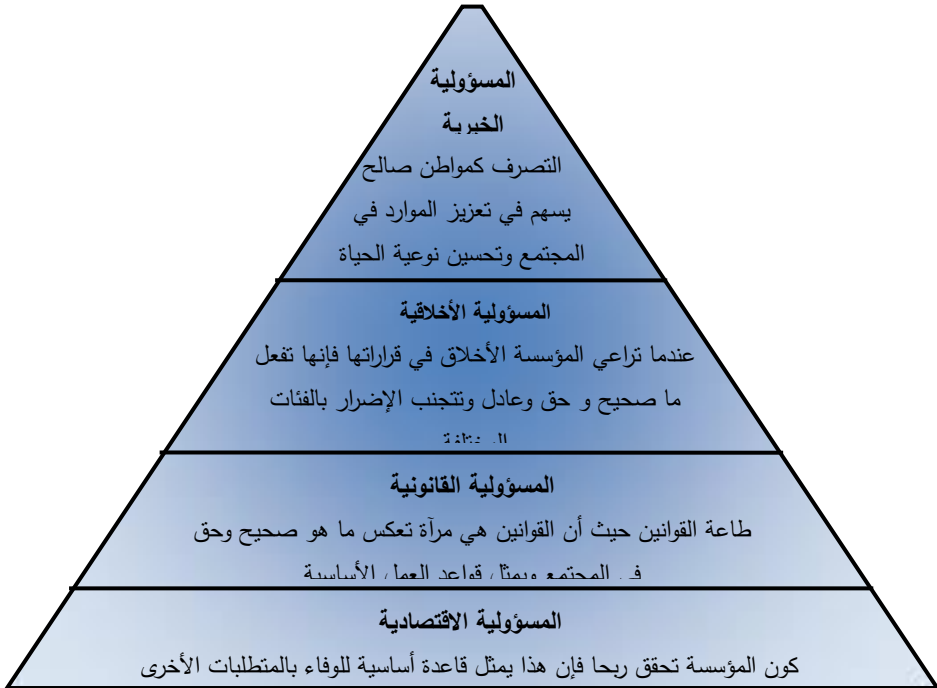
المجتمع من خلال استراتيجيات، إجراءات تسييرية، إدارة التغيير وأساليب القيادة، الرقابة، التقييم وإدراج مفاهيم جديدة للأداء".

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام الطوعي لمنظمات الأعمال بتقديم مجموعة من الأنشطة الاجتماعية دون أن يكون الهدف الأساسي من ورائها تحقيق الربح وبصفة مستمرة، بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد العاملين بالمؤسسة وأسره ومختلف أصحاب المصالح والمجتمع الذي تنشط فيه والمحافظة على البيئة، وذلك في إطار قيم وأخلاق وقوانين المجتمع.

## 2-2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

حدد Carroll أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات مثلما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 01: هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، 3ط، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 83.



## الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

### الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

من خلال الشكل، يتضح أن المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لأي مؤسسة يجب النظر إليها من خلال أربعة أبعاد (اقتصادي، قانوني، أخلاقي وخيري)، وأن المسؤولية الاجتماعية الشاملة للمؤسسة هي حاصل مجموع المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية. كما أن ترتيب هذه المسؤوليات بالشكل الموجود في الهرم، دليل على أن تحقيق المسؤولية الاقتصادية هو شرط للوفاء بالمسؤوليات الأخرى، وأن الوفاء بالمسؤولية الخيرية هو أسمى مظاهر المسؤولية الاجتماعية. كما أن المسؤولية الاقتصادية والقانونية تعتبران من المطالب الأساسية للمجتمع والتي يجب تلبيتها من طرف المؤسسات، في حين أن المسؤولية الأخلاقية والخيرية تمثلان توقعات المجتمع والتي يجب أن تتبناها المنظمات وتسعى لتحقيقها.

### ثالثا: دور الحوكمة المصرفية في تعزيز المسؤولية الإيج بالبنوك والمؤسسات المالية

تتمثل أهمية الحوكمة المصرفية في كونها أداة فعالة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية نتيجة العلاقة التي تربط بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وهو ما سيتم التطرق له في هذا المحور.

### 3-1. مبادئ الحوكمة المصرفية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية

تكمن أهمية الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المجال الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من كفاءة استخدام المؤسسات لمواردها في المجال الاجتماعي وتعظيم قيمتها ودعم المقدره التنافسية لها بما يساعدها على التوسع والنمو والاستدامة، ويمكن إظهار ذلك في: (غردى، 2013، ص 74)

- تؤدي عملية تطبيق مبادئ الحوكمة إلى وضع أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والإشراف عليها مع مراجعتها بشكل دوري؛

- تسمح الحوكمة باختيار أعضاء مجلس الإدارة والعمال وفقا لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب؛

- وضع قواعد السلوك المهني للعمل بها بما يتلاءم مع المعايير التي ينبغي أن تنتهجها المؤسسة في تحقيق أهدافها؛

-اتخاذ القرارات بشأن الاختيار والتعويض ووضع المعايير المناسبة لأداء أعضاء مجلس الإدارة ومتابعة الموظفين التنفيذيين؛

-تسمح مبادئ الحوكمة بتعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وإلى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وكذا المحافظة على حقوق الإنسان؛

-تحسين استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الحاجيات الاجتماعية وتقوية الآليات المحلية والوطنية لتطوير الأعمال التطوعية؛

-بناء رؤية واضحة عن الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات من حيث الالتزام بحقوق أصحاب المصالح والالتزام البيئي؛

-تعمل الحوكمة على تهيئة المناخ العام الذي يمكن أفراد المؤسسة من المساهمة في تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي في إطار المحافظة على البيئة؛

-تطبيق مبادئ الحوكمة يمنح قناعة بالدور الحتمي للمؤسسات بتبني المسؤولية الاجتماعية، كما تعمل على إقناع كل طرف داخلي أو خارجي بواجبه ومكانته في تحقيق ذلك.

### 3-2. آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

تلعب الحوكمة المصرفية دورا هاما في علاج العديد من المشاكل التي تعاني منها المصارف وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تسعى لتحقيق الاستقرار المصرفي.

### 3-2-1. دور مجلس الإدارة في تعزيز المسؤولية الإاج بالبنوك والمؤسسات المالية

يسهر مجلس الإدارة ويحرص على المعاملة العادلة وتطبيق المعايير الأخلاقية، في

ظل إستراتيجية وأهداف البنك، وممارسة الرقابة، وإجراءات نشر وتوزيع المعلومات والاتصال بالبنك، تقديم التوصيات والآراء وتجنب صراعات المصالح فهو المسؤول على أن يكون البنك

قويا ويعمل بصورة جيدة (سمايلي، بوطرة، 2016، ص 293)، ويتمثل دور مجلس الإدارة تجاه المسؤولية الاجتماعية في: (نجلاء إبراهيم، 2013، ص 193)

- التأكيد من خطة وإستراتيجية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأنه يتم تطويرها باعتبارها جزء من خطة وإستراتيجية البنوك والمؤسسات المالية؛

- مراقبة مدى تنفيذ إستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالمؤسسات؛

- التأكيد من أن عوامل المخاطرة الخاصة بنظم الإفصاح عن المسؤولية الإاج قد تم تطبيقها؛

## الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

### الجزائر - دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

- التعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء؛ والموردين والمجتمعات المحلية وكذا مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة، ليشمل الجانب الاجتماعي لحماية الأطراف المختلفة بما يضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه مجتمعها (بن ساسي، بن عزوز، 2017، ص 626).

### 3-2-2. دور لجنة التدقيق في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية

تعتبر لجنة التدقيق إحدى آليات الحوكمة المصرفية، وهي تمثل أحد لجان مجلس الإدارة، ولقد أكدت التقارير الصادرة حول حوكمة الشركات على أهمية الدور الذي تؤديه باعتبارها أحد آليات الحوكمة والوظائف التي يجب أن تقوم بها. ونظرا لدورها الكبير، فإن لجان التدقيق تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بتحسينها للسياسات العامة للإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال: (نجلاء إبراهيم، 2013، ص 194)

- حجم المخاطرة: يجب على لجنة التدقيق فهم حجم وحالة المخاطرة للمؤسسة ومراقبة وتقييم ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بممارسات سياسات المسؤولية الاجتماعية؛
- السياسات المحاسبية الهامة: يجب على لجنة التدقيق أن تفحص وتناقش مع الإدارة السياسات المحاسبية الهامة للمؤسسة وكذا جودة الأحكام والتقديرات التي تجربها الإدارة عن المسؤولية الاجتماعية؛
- الرقابة الداخلية: على لجنة التدقيق فهم والاطلاع على نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والعمل على فحصها بصفة دورية مع المدقق الداخلي والخارجي لمعرفة كفاءتها؛
- الالتزام: يجب على لجنة التدقيق فحص الإجراءات التي تتبعها المؤسسة للالتزام بالقانون والسياسات في المؤسسة، والمواثيق الأخلاقية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، تقوم لجنة التدقيق دور هام من ناحية الرقابة والإشراف على عملية الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك ينبغي أن يتوفر في أعضاء هذه اللجنة الخبرة الكافية حول المسؤولية الاجتماعية.

### 3-2-3. دور التدقيق الخارجي في تعزيز المسؤولية الإح بالبنوك والمؤسسات المالية

يمثل التدقيق الخارجي من بين الآليات المهمة في مجال الحوكمة المصرفية، ويتمثل هدفه في: (ضويفي، 2013، ص 42)

- إبداء رأي فني محايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
  - إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه؛
  - إمداد المستخدمين بالبيانات المالية وذلك لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.
- ويتمثل دور التدقيق الخارجي في أنه يسمح بتعزيز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والتبصر والحكمة، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي، أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، أما الحوكمة فهي تحدد الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة (بروش، دهيمي، 2012).

### 3-2-4. دور التدقيق الداخلي في تعزيز المسؤولية الإيج بالبنوك والمؤسسات المالية

تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في تعزيز عملية الحوكمة لأجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وذلك بزيادة مقدرة المواطنين على مساءلة المؤسسات المالية، حيث يعمل المدققون الداخليون على زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك العاملين وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري (محمد البشير، 2017، ص 35). كما أن التدقيق الداخلي له دور هام في تحقيق المسؤولية الاجتماعية نظرا لما يقوم به من أنشطة ترتبط بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر التي يمكن أن تعترض أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث يهدف التدقيق الداخلي إلى تقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتطبيق قواعد الحوكمة بشكل سليم، ويتم وضع إجراءات ونظم التدقيق الداخلي بناء على تصور ودراسة المخاطر بالمؤسسة، ويعتمد في ذلك على آراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة. (نجلاء إبراهيم، 2013، ص 196)

### 3-2-5. دور اللجنة المصرفية في الرقابة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك

تسعى اللجنة المصرفية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك من أجل ضمان احترام البنك لقواعد سير المهنة وضمن تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية، حيث يتمثل دور اللجنة المصرفية في مراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات

## الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

### الجزائر - دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

المالية ومدى احترامها لها وتوقيع العقاب في حالة الاختلالات والمخالفات، كما تعين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص غير مرخص لهم للقيام بأعمال البنوك وتوقيع العقاب ويمكنها القيام بعمليات التصفية للبنوك، كما تقوم بتقديم التوصيات والآراء في المسائل المتعلقة بالمهنة المصرفية، وكذا تسهيل النشاط واقتراح التدابير العملية لضمان المراقبة على العمليات التي يقوم بها البنك التجاري، كما أنها تعمل على جعل سير عمل البنوك يخضع لقواعد عقلانية وتوجيهية، كما أن اللجنة المصرفية تراقب مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية لقواعد الحذر التي يصدرها بنك الجزائر في مجال تقييم وتغطية المخاطر وتصنيف الديون وتشغيل احتياطي مخاطر القرض، بالإضافة إلى ذلك فإنها تسعى لحماية وضمان المصلحة العامة. (شبح، 2010، ص ص: 110-112)

#### رابعاً: دراسة ميدانية لبعض البنوك والمؤسسات المالية في ولاية سطيف

تمت الدراسة الميدانية في بعض البنوك والمؤسسات المالية الموجودة في سطيف، وقد تم تحليل هذه الدراسة على النحو التالي:

#### 4-1. أداة الدراسة

من أجل جمع المعلومات الميدانية وتحليلها تم الاعتماد على استبيان تم توجيهه للإطارات المسيّرة بالبنوك والمؤسسات المالية، حيث من قسمين:

1- **القسم الأول** يحتوي على شقين: الشق الأول يدرس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، في حين يسعى الشق الثاني لمعرفة دور مبادئ الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

2- **أما القسم الثاني**، فيهدف لمعرفة دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. ولقد تم إعداد الاستبيان بالاعتماد على المقياس الخماسي لليكرت باستخدام السلم التالي:

الجدول رقم (1): سلم ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	5	4	3	2	1

#### 4-2. ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي الاستبيان نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، ومن أجل ذلك تم استعمال معامل ألفا كرونباخ، وقد كان هذا المعامل كما يلي:

الجدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ

الرقم	المحور	معامل ألفا كرونباخ
1	جميع عبارات الاستبيان	0.974
2	مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك	0.944
3	علاقة تطبيق مبادئ الحوكمة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية	0.904
4	دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	0.936

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان تساوي 0.974 وبالنسبة للمحور الخاص بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك فمعامل ألفا كرونباخ يساوي 0.944، و يساوي 0.904 في المحور الخاص بدور مبادئ الحوكمة المصرفية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية ويساوي 0.936 في المحور المتعلقة بدور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وفي كل الحالات معامل ألفا كرونباخ أكبر من 0.7 وهو قريب من الواحد مما يدل على أن الاستبيان يتسم بالاتساق الداخلي مما يسمح بالاعتماد عليه لإجراء الدراسة الميدانية والقيام بعملية التحليل.

#### 4-3. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الإطار بالبنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف، حيث تم اختيار مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف، وقد تم اختيار عينة الدراسة من هذه المؤسسات، حيث تتكون من 25 شخصا موزعين بين مدراء، رؤساء دوائر، رؤساء مصالح ومدققين داخليين. وقد تم توزيع 31 استبيان، وتم استبعاد 6 استبيانات لعدم الإجابة عليها، أي عدد الاستبيانات الفعلية هو 25، وذلك بنسبة استجابة قدرها 80,64 %.

الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

4-4. تحليل نتائج الدراسة

تم الاعتماد في تحليل محاور الاستبيان الموزع على الإطارات بالبنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS version 19) لحساب أهم المقاييس الإحصائية التي ستساعد في تحليل الدراسة الميدانية.

4-4-1. عرض وتحليل محاور الدراسة الميدانية

لأجل تحليل وعرض نتائج الدراسة سيتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث أن الوسط الحسابي من (1-1.8) يعني غير موافق تماما، أكبر من (1.8-2.6) غير موافق، أكبر من (2.6-3.4) محايد، أكبر من (3.4-4.2) موافق، أكبر من (4.2-5) يعني موافق تماما.

أ. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الأول: مدى تطبيق الحوكمة المصرفية وعلاقة ذلك بتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية:

تم تقسيم المحور لجزأين كما يلي:

أ-1. مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية من قبل البنوك والمؤسسات المالية

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور المتعلق بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية

مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
موافق	0.75	4	• المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية
موافق	0.93	4.04	1 يقوم البنك بوضع القوانين والتنظيمات التي تراعي مبادئ الحوكمة وتحقيق النزاهة والشفافية
موافق	0.99	3.92	2 يقوم البنك بتوزيع المسؤوليات كل حسب صلاحيته وبشكل واضح بما يضمن خدمة المصلحة العامة
موافق	0.84	4.04	3 تعمل الهيئات الإشرافية والرقابية على تنفيذ القوانين والأنظمة بطريقة موضوعية ومهنية

موافق	0.82	3.77	<b>• المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين</b>	
موافق	1.01	3.88	4	يشارك المساهمون في اجتماعات الجمعية العامة
موافق	0.83	3.76	5	يتمتع المساهمون بحق نقل الملكية والحصول على الأرباح
موافق	1.11	3.68	6	يتمتع المساهمون بحق اختيار مجلس الإدارة
موافق	0.93	3.61	<b>• المبدأ الثالث: المعاملة العادلة لحملة الأسهم</b>	
موافق	1.16	3.48	7	يتم تحقيق المساواة بين جميع المساهمين
موافق	1.04	3.56	8	يتمتع الأقلية بحصانة كافية ولا تخضع لتعسف الأغلبية
موافق	1.19	3.8	9	حق الإطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين
موافق	1.05	3.71	<b>• المبدأ الرابع: دور أصحاب المصلحة</b>	
موافق	1.04	3.92	10	يتم الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو في الاتفاقيات
موافق	1.14	3.68	11	يوجد تعاون ومشاركة بين إدارة البنك وأصحاب المصالح في الرقابة لتحسين الأداء
موافق	1.26	3.52	12	يتم تقديم تعويضات في حالة انتهاك الاتفاقيات والقوانين لأصحاب المصالح
موافق	0.89	3.89	<b>• المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية</b>	
موافق	1.17	3.96	13	يتم الإفصاح بشكل دقيق عن المعلومات والبيانات المالية وفي الوقت المناسب بما فيها الممتلكات
موافق	0.93	3.96	14	الإفصاح يكون وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية
موافق	1.01	3.76	15	يوجد قنوات اتصال ملائمة لتوفير البيانات في الوقت المناسب
موافق	1.03	4.01	<b>• المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة</b>	



## الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

16	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على التوجيه الاستراتيجي للبنك والرقابة الفعالة للإدارة	4.04	1.26	موافق
17	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتنفيذ مسؤولياتهم على أكمل وجه ولديهم القدرة الكافية على تقييم أداء البنك بشكل علمي وموضوعي	4	1.19	موافق
18	ضمان إنجاز البنك لالتزاماته المالية بشفافية وفعالية	4	1.02	موافق
	•المتوسط الحسابي لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك والمؤسسات المالية	3.83	0.76	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة الكلية للمتوسط الحسابي الخاص بمدى تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك والمؤسسات المالية قد بلغ 3.83 بانحراف معياري قدره 0.76 وهي ضمن المجال الخاص بالموافقة، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون بأن هناك تطبيق لمبادئ الحوكمة المصرفية، ومن خلال عرض الفقرات المتعلقة بوجود تطبيق لمبادئ الحوكمة المصرفية نجد أنها ايجابية وإن كان هناك تفاوت في درجة قوة تلك الإجابات، حيث جاء المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة في المرتبة الأولى، ثم المبدأ الأول المتعلق بضمان وجود إطار فعال للحاكمية، ثم المبدأ الخامس المتعلق بالإفصاح والشفافية، ثم المبدأ الثاني المتعلق بحفظ حقوق المساهمين، ثم المبدأ الرابع الخاص بأصحاب المصالح، وأخيرا المبدأ الثالث الخاص بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم، وهذا يعني أن هناك قبول لجميع المبادئ الخاصة بالحوكمة بالرغم من وجود تباين في بعض الفقرات.

أ-2. تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية هو أساس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور المتعلق بتطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
1	3.72	0.89	موافق
2	3.64	0.91	موافق
3	3.76	1.05	موافق
4	3.52	0.96	موافق
5	3.6	1	موافق
6	3.64	1.22	موافق
7	3.64	1.22	موافق
• يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية			
	3.65	0.83	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول السابق، يتضح أن المتوسط الإجمالي يساوي 3.65 وهو ينتمي إلى فئة الموافقة بمقدار تشتت يساوي 0.83 ، أي يمكن القول أن معظم المستجوبين لديهم قبول بأن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يسمح بتعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية، حيث كان هناك قبول لجميع الفقرات الواردة في هذا المحور .

الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

ب. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: تعمل آليات الحوكمة المصرفية على

تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

مستوى القبول	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
موافق	0.75	3.89	• المتوسط الحسابي لدور مجلس الإدارة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية
موافق	1.07	3.84	1 يعمل مجلس الإدارة على وضع خطة وإستراتيجية تطبيق المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها باعتبارها جزءا من الإستراتيجية العامة للشركة
موافق	0.71	3.8	2 يعمل مجلس الإدارة على مراقبة تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق المسؤولية الاجتماعية
موافق	0.98	4.04	3 يعمل مجلس الإدارة على احترام المعايير البيئية والاجتماعية لحماية مصالح الغير
موافق	0.77	3.89	• المتوسط الحسابي لدور لجنة التدقيق في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية
موافق	0.91	4.08	4 تقوم لجنة التدقيق بتحديد المخاطر المرتبطة بممارسات المسؤولية الاجتماعية وتقييمها ومحاولة الحد منها
موافق	0.91	3.8	5 تعمل لجنة التدقيق على فحص السياسات المحاسبية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية ومناقشتها مع الإدارة
موافق	0.91	3.8	6 تقوم لجنة التدقيق بالإطلاع والفحص دوريا على نظم الرقابة الداخلية للبنك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
موافق	0.81	3.83	• المتوسط الحسابي لدور التدقيق الخارجي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية
موافق	1.01	3.76	7 يعمل التدقيق الخارجي على رقابة أعمال الإدارة ومدى

			التزامها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الغير	
موافق	0.95	3.92	يعمل التدقيق الخارجي على توفير البيانات والتقارير المالية الخاصة بتطبيق المبادئ المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية	8
موافق	0.96	3.8	يعمل التدقيق الخارجي على إيصال البيانات المالية المتعلقة بالجانب الاجتماعي للأطراف ذا المصلحة بكل شفافية وفي الوقت المناسب	9
موافق	0.85	4	• المتوسط الحسابي لدور التدقيق الداخلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية	
موافق	1.06	3.96	يسمح التدقيق الداخلي بوضع نظم لتقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمسؤولية الإج	10
موافق	0.96	4	يعمل التدقيق الداخلي في إرساء وتدعيم مقومات الإفصاح والشفافية للمسؤولية الاجتماعية	11
موافق	0.93	4.04	يؤدي التدقيق الداخلي تجنب البنك لعقوبات قد تنتج نتيجة عدم احترام القوانين المتعلقة بحماية البيئة	12
موافق	0.87	3.84	• المتوسط المرجح لدور اللجنة المصرفية في الرقابة وتعزيز المسؤولية الإج بالبنوك والمؤسسات المالية	
موافق	1	3.92	تعمل اللجنة المصرفية على احترام القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة والمجتمع وكذا المعايير المنقح عليها في مجال المسؤولية الاجتماعية	13
موافق	1.15	3.6	تعمل اللجنة المصرفية على فرض رقابة فعالة على أداء البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية	14
موافق	1.04	4	تعمل اللجنة المصرفية على تحقيق العدالة والقضاء على الفساد في المجال الاجتماعي الذي يقوم به البنك	15
موافق	0.71	3.89	• المتوسط الحسابي لدور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية	

**الحوكمة المصرفية كألية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لكل فقرات المحور يساوي 3.89 وانحراف معياري 0.71 ، وهذا يعني أن أغلبية المستجوبين وان كان هناك تفاوت في الإجابات يوافقون على دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية، حيث حقق التدقيق الداخلي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4 وانحراف معياري 0.85 ، ثم لجنة التدقيق بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0.77، ثم مجلس الإدارة بمتوسط حسابي قدره 3.98 وانحراف معياري 0.75، ثم اللجنة المصرفية بمتوسط حسابي 3.84 وانحراف معياري 0.87، وأخيرا التدقيق الخارجي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.81.

**4-4-2. اختبار فرضيات الدراسة**

الاختبار المناسب في هذه الحالة هو اختبار العينة الوحيدة للفرق بين متوسط المحور والقيمة الافتراضية التي تمثل الدرجة المتوسطة لسلم ليكرت، وبما أن السلم خماسي فإن الدرجة المتوسطة هي 3.

أ. الفرضية الأولى: تطبق البنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة مبادئ الحوكمة

المصرفية وهو أساس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية

بهدف تقييم هذه الفرضية لا بد من تقييم الفرضيات الفرعية التالية:

**إختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

$H_0$ : لا تطبق البنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة مبادئ الحوكمة المصرفية

$H_1$ : تطبق البنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة مبادئ الحوكمة المصرفية

ولقد تم الاعتماد في اختبار هذه الفرضية الفرعية على الجدول رقم (8) لأجل الوصول للنتائج التالية:

**الجدول رقم (6): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى**

قيمة sig الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	نتيجة الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.000	24	5.423	القبول	0.76	3.83	الفرضية الفرعية الأولى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال عبارات الجدول رقم (3) تم التوصل للنتائج المشار إليها في الجدول رقم (6)، حيث أن  $t$  المحسوبة (5.423) أكبر من  $t$  الجدولية (2.06)، كما بلغ المتوسط الحسابي 3.83 بانحراف معياري 0.76، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كانت حول الإجابة موافق، وقد كانت القيمة الاحتمالية  $sig$  تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة "تطبق البنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة مبادئ الحوكمة المصرفية".

#### إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

$H_0$ : لا يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

$H_1$ : يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

#### الجدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

قيمة $sig$ الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة $t$ المحسوبة	نتيجة الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.001	24	3.885	القبول	0.83	3.65	الفرضية الفرعية الثانية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال عبارات الجدول رقم (4) تم التوصل للنتائج المشار إليها في الجدول رقم (7)، حيث نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية (2.06)، كما بلغ المتوسط الحسابي 3.65 بانحراف معياري 0.83، مما يدل على أن ميل مختلف إجابات المبحوثين كانت حول الإجابة موافق، وقد كانت القيمة الاحتمالية  $sig$  تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية البديلة القائلة بأن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يؤدي لتعزيز المسؤولية الاجتماعية من قبل البنوك والمؤسسات المالية .

من خلال النتائج المتوصل لها في الفرضية الفرعية الأولى والفرضية الفرعية الثانية، يمكن الإقرار وإثبات صحة الفرضية الأولى التي مفادها بأن البنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية وهو أساس التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

ب. الفرضية الثانية: تعمل آليات الحوكمة المصرفية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية محل الدراسة

$H_0$ : لا تعمل آليات الحوكمة المصرفية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات

المالية

## الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

### الجزائر - دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

H<sub>1</sub>: تعمل آليات الحوكمة المصرفية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية

#### الجدول رقم (8): نتائج إختبار الفرضية الثانية

قيمة sig الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	نتيجة الفرضية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.000	24	6.298	القبول	0.71	3.89	الفرضية الثانية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (8) والمتوصل لها من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي يساوي 3.89 بانحراف معياري قدره 0.71، والقيمة المحسوبة لـ t تساوي 6.298 وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2.06، كما أن القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة "تعمل آليات الحوكمة المصرفية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية" ويتم رفض الفرضية الصفرية، وهذا يعني صحة الفرضية الثانية.

#### الخاتمة:

لقد استهدف بحثنا هذا دراسة العلاقة بين موضوعين رئيسيين وهما الحوكمة المصرفية والمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التطرق للمفاهيم الخاصة بالحوكمة المصرفية والمفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم دراسة الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية، من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية في ولاية سطيف.

ومن خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها في الآتي:

- وجود تأثير معنوي إيجابي لمبادئ وآليات الحوكمة في دعم وتعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك والمؤسسات المالية؛
- تطبيق الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية هو أساس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية مما يسمح بالاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وكذا ضمان المنافسة العادلة؛

- إن تطبيق حوكمة الشركات من قبل البنوك والمؤسسات المالية يسمح لها بتحسين أدائها ويؤدي إلى زيادة كفاءتها وفعاليتها؛
- تعمل حوكمة الشركات على التحكم في المخاطر، كما أنها تساعد في تسهيل عملية اتخاذ القرارات؛
- تساعد الحوكمة على ضمان التزام البنوك والمؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية وضمان المحافظة على حقوق أصحاب المصالح.
- وعلى ضوء هذه النتائج، ارتأينا أن نقدم الاقتراحات التالية:
- نشر وتوعية البنوك والمؤسسات المالية بمفهوم ودور وأهمية الحوكمة ومدى مساهمتها في تحسين الأداء؛
- ضرورة مراعاة البنوك والمؤسسات المالية للجانب الاجتماعي في نشاطها وعدم إهماله من قبل المدققين الداخليين والخارجيين عند قيامهم بمهامهم.
- الاهتمام بالمواضيع التي تدرس حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية نظرا لدورها الكبير في عمليات التسيير؛
- ضرورة إدراك المؤسسات لأهمية تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المجتمع من خلال اللجوء لوسائل الإعلام والاتصال لنشر الثقافة الخاصة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

#### قائمة المراجع المعتمدة:

1. أمال عياري، أبوبكر خوالد، "تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
2. بروش زين الدين، دهيمي جابر، "دور ليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.
3. بن ساسي إلياس، إيمان بن عزوز، "الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، العلاقة والأهداف"، ص 626. بحث متاح على الموقع الإلكتروني: <https://manifest.univ-ouargla.dz>، (تاريخ الإطلاع: 2017/09/10).



الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في

الجزائر - دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف -

4. ثامر البكري، "استراتيجيات التسويق الأخضر"، دار إثراء، عمان، ط1، 2012.
5. حامد أحمد صالح أبو سمرة، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات" مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
6. حبار عبد الرزاق، "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة دول شمال إفريقيا" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، 2009.
7. شيوخ عبد الحق، "الرقابة على البنوك التجارية"، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2010.
8. ضويبي حمزة، "فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي مع دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2015.
9. الطيب لحيلح، ريم عموري، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، العدد الثالث، 2016.
10. عايد عبد الله العصيمي، "المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة"، دار اليازوري، عمان، 2015.
11. عثمانى ميرة، "أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال: مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
12. غردي محمد، دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9، سبتمبر 2013.
13. فاتح دبله، محمد جلاب، "الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012.

14. محمد البشير بن عمر، "دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)", أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017.
15. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها. بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007. مقال متاح على الموقع الإلكتروني:
- (تاريخ الإطلاع: 13/09/2017) <https://www.alkutubcafe.com/book/YhHCRz.html>
16. مصطفى يوسف كافي، "فلسفة التسويق الأخضر"، دار الرواد، عمان، ط1، 2013.
17. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009.
18. ناصر جرادات، عزام أبو الحمام، "المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات"، دار إثراء، عمان، 2013.
19. نجلاء ابراهيم يحي عبد الرحمن، " دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد 01، العدد 02، 2013.
20. نوفل سمايلي، فضيلة بوطرة، " بنك الجزائر وارساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003 -2015)", مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد2، 2016.
21. Michel Capron et Pascal Petit, " **Responsabilité sociale des entreprises et diversité des capitalismes** ", Revue de la régulation [En ligne], 9 | 1er semestre / Spring 2011, mis en ligne le 15 Jjuin 2011, consulté le 12 août 2017. URL : <http://regulation.revues.org/9142>.
22. Toufik Bedj Bedj, "The role of the corporate governance in enhancing the efficiency of Islamic banks and accelerate their development", journal of islam, law and judiciary, volume 1, 2015.